

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٣٤

الاثنين ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

الولايات المتحدة أن أي جهد لمعالجة التعقيدات الماثلة بشأن المسائل المتصلة بالطاقة النووية في منطقة الشرق الأوسط يجب أن يُبذل في جو غير مسميس وأن يشمل الجميع.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالبحث عن حلول متعددة الأطراف لمواجهة التحديات العالمية، وهي أحد مقدمي هذا القرار إعراباً عن دعمها للوكالة كمؤسسة. وما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لدعم الوكالة في مهمتها المزدوجة المتمثلة في التوسع في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي الوقت نفسه منع انتشار الأسلحة النووية.

السيد فاليريو بريسينو (جمهورية فيتزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديم التقرير السنوي عن عمل الوكالة. وباسم حكومة جمهورية فيتزويلا البوليفارية، نود أن نقدم له تحياتنا الودية والأخوية. كما نود أن ننوه بحضور الممثل الدائم لماليزيا، السفير حميدون علي، الذي تولى صباح هذا اليوم عرض مشروع القرار، المعنون "تقرير

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٨٥ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

الدولية للطاقة الذرية (A/64/257)

مشروع القرار (A/64/L.7)

السيد كامب (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تقدم شرحاً موجزاً لموقفها إزاء مشروع القرار A/64/L.7 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد شاركت الولايات المتحدة في تقديم مشروع القرار هذا كتعبير عن دعمها القوي للوكالة في جميع جوانب عملها وتصميمها على التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى لتعزيز قدرات الوكالة.

ومع ذلك، نود أن نذكر تحفظاتنا على مشروع قرار بعينه، بشأن القدرات النووية الإسرائيلية، GC/RES/17 (53)، الذي اتخذته المؤتمر العام للوكالة في أيلول/سبتمبر. وتعتقد

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



للاتزامات الدولية المتعهد بها وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا السبب، نشدد على أن أي محاولة لإعادة تحديد التوازن الدقيق بين الحقوق والالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد تؤدي إلى تقويض النظام الذي أنشأته المعاهدة - وهو نظام يقوم على القبول العام.

يعرب وفد بلدي عن تقديره للجهود الحميدة التي تبذلها الوكالة لتعزيز التعاون الدولي في مجال السلامة النووية والسلامة الإشعاعية والنقل المأمون للنفايات النووية وإدارتها. نود أن نسلط الضوء على التقدم المحرز في مختلف الأنشطة التي تهدف إلى صون الأمن وزيادته، بما في ذلك أنشطة شبكات المعلومات والاتصالات المتعلقة بالأمن الإشعاعي والأمن النووي والأنشطة الموجهة نحو تعزيز البنى التحتية الوطنية التنظيمية المناط بها ولاية مراقبة المصادر المشعة.

فتزويلا بوصفها دولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واصلت المشاركة الفعالة في آلية التعاون القائمة. وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ترأست فتزويلا هيئة التعاون الفني لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمعروفة باسم اتفاق التعاون الإقليمي لتعزيز العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وترأست هيئة ممثلي اتفاق التعاون الإقليمي ما يسمى بالمنتدى الثلاثي.

استفاد بلدنا من التعاون الفني والمالي المقدم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال اتفاق التعاون الإقليمي. وأحرزت عدة مشاريع تقدما في إطار ذلك التعاون في فترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ونعتبر زيارة السيد البرادعي إلى فتزويلا في آذار/مارس الماضي زيارة هامة للغاية، حيث عقد اجتماعات مثمرة للغاية مع السلطات العليا في

الوكالة الدولية للطاقة الذرية“ (A/64/L.7)، بصفته رئيسا لمجلس محافظي الوكالة. وفتزويلا تؤيد التقرير ومشروع القرار.

لقد وطدت الوكالة نفسها باعتبارها الهيئة المختصة بالتعاون العلمي والتقني في مجال الطاقة النووية والتحقق من الامتثال للاتزامات المتعهد بها وفقا لاتفاقيات الضمانات مع الدول الأعضاء.

يعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء الإجراءات التي تسعى إلى تقويض شرعية الوكالة. وليس بوسع أي هيئة دولية أخرى تحمّل المسؤوليات التي أناطتها الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولا ذات سيادة بالوكالة عندما يتعلق الأمر بالمسائل النووية.

في بعض الأحيان، عندما كان يحدث تدخل لا مبرر له، كانت هناك انتهاكات خطيرة لمبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. لقد تعرضت الشعوب لأعمال عدوانية وجرائم مرتكبة ضد الإنسانية، وعانت من تدمير اقتصاداتها وتميئتها الثقافية وأنظمتها السياسية والدينية.

في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم الانتشار. ومحاولة ممارسة الولاية الحصرية على مسائل عدم الانتشار تتعرض للخطر الشفافية التي تتطلبها آلية نزع السلاح وعدم الانتشار بأسرها، وخصوصا العملية الفنية للتحقق.

يرفض وفد بلدي أي مبادرة تحاول تجاهل نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف ونزع الشرعية عن النظام الذي سبق التفاوض عليه في المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة أو المبادرات التي تسعى إلى تقويض الطابع الفني وغير السياسي للمؤسسات التي أنشئت لمعالجة هذه المسألة.

تعمل الوكالة على أساس الحق غير القابل للتصرف للدول في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية امتثالا

لأن دور الوكالة لم يأخذ صفة العالمية لأنه لا يشمل الرقابة على الأنشطة النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذا يعتبر قصورا في دور الوكالة الذي يجب أن يكون دورا عالميا لا يستثني أي دولة. ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من مراجعة ولاية الوكالة لكي تشمل مراقبة الأنشطة النووية بدون تمييز، وخاصة فيما يتعلق بتخفيضات الأسلحة النووية التي تعلن عنها الدول الحائزة لتلك الأسلحة وصولا إلى التزع الكامل والشامل للسلاح النووي. وتؤكد ليبيا على ضرورة تعزيز مصداقية الوكالة ودورها الحيوي بوصفها السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق والتأكد من امتثال الدول الأطراف لاتفاقات الضمانات التي تنفذها وفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وذلك للحيلولة دون تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الاستخدام في الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي.

كما أن الوكالة تعتبر مركز التنسيق العالمي للتعاون التقني في المجال النووي ويجب عليها أن تستمر في ذلك بدون منازع. ويدعو بلدي إلى انتهاج طريق الحوار والتفاوض في معالجة القضايا المتعلقة مع بعض الدول حتى يتم التوصل إلى الحلول المناسبة بطرق سلمية. إن ليبيا تؤكد على ضرورة إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتعزيزها وعلى أهمية تعزيز معاهدة عدم الانتشار. ونعرب عن القلق البالغ إزاء عدم تحقيق تقدم في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية لا لسبب سوى لأن الإسرائيليين ما زالوا متعنتين وهم الكيان الوحيد الحائز للسلاح النووي في المنطقة. وهو ما زال للأسف يمتنع عن إخضاع جميع منشآته النووية لنظام الرقابة الشاملة التابع للوكالة. ويجب على المجتمع الدولي أن يردع هذا الكيان ويرغمه على وضع منشآته النووية تحت الرقابة الدولية. إن هذا الموقف المتعنت سيجعل المنطقة في حالة مستمرة من التوتر ويمنع تحقيق الأمن

قطاعات الطاقة والنفط والعلوم والتكنولوجيا. واستقبلته السيدة سيليا فلوريس، رئيسة الجمعية الوطنية الفنزويلية.

انتخب بلدنا بالتركية عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ في الانتخابات التي جرت في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر. وستسهم فنزويلا في الحفاظ على الوكالة باعتبارها المنتدى الوحيد لممارسة الولاية على الطاقة النووية وتعزيزها والدفاع عن جميع أهدافها، بما في ذلك نزع السلاح وعدم الانتشار النووي والتحقق والحق السيادي لمساعدة جميع الدول في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للجهود التي بذلها المدير العام المنتهية ولايته السيد محمد البرادعي خلال السنوات الـ ١٢ لقيادته لهذه المنظمة. كما نود أن نعرب عن دعم جمهورية فنزويلا البوليفارية للمدير العام الجديد، السيد يوكيا أمانو.

السيد الدباشي (الجمهورية العربية الليبية): سيدي

الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأخيرة التي يقدم فيها السيد محمد البرادعي تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الجمعية العامة، أود أن أعرب له عن خالص التقدير والشكر على الجهد المتميز الذي بذله من أجل تعزيز دور الوكالة وتعزيز نشاطاتها، وخاصة تعزيز دورها في التحقق بكل نزاهة ومصداقية. كما يطيب لي أن أثنى على الجهود التي تبذلها الوكالة في مساعدة البلدان النامية على الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتطوير تقنياتها. وتؤكد ليبيا من جديد على حق جميع الدول في الحصول على التقنية النووية للأغراض السلمية بدون تمييز والحصول على مساعدة الوكالة والدول القادرة على ذلك.

إننا نؤمن بالدور الهام الذي تقوم به الوكالة في منع انتشار الأسلحة النووية ولكننا في نفس الوقت نعبر عن أسفنا

من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليس سوى تجاهل متعمد لطبيعة المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. إنها بتصرفها بالتنسيق مع جانب واحد تضع عراقيل مصطنعة في طريقة تسوية هذه المسألة.

ولكي تتمكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من التوصل إلى فهم بشأن المسألة النووية، يود وفد بلدي أن يشير إلى ما يلي: أولاً، إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية هي نتاج مباشر للتهديدات النووية من الولايات المتحدة وسياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والتهديد النووي من الولايات المتحدة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليس خيالا على الإطلاق. لقد بدأ التهديد في وقت يرجع إلى الحرب الكورية التي امتدت من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣، وبالتالي تسببت في المعاناة الجديدة لملايين الأسر من الكوريين الذين تشتت شملهم. بل لقد ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك اليوم لتستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار منطقة ضرباتها النووية الوقائية، مما يجعل تهديدها ماثلاً بصورة أكبر.

ثانياً، لقد أصبحت السياسة العدائية للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سياسة طائشة إلى درجة أن الولايات المتحدة تريد الآن أن تحرم بلدنا، باستخدام القوة، من حقه في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية. وعلى الرغم من قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق سائل عملاً بالإجراءات القانونية الدولية ذات الصلة، فإن الولايات المتحدة ارتكبت أعمالاً عدائية غير مسبوقه مثل إثارة عملية إطلاق السائل في مجلس الأمن على وجه الخصوص لإدانتها وترجمة الجزاءات إلى إجراءات ملموسة.

وكانت العملية الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية حتى الآن، تتم على أساس مبدأ

والاستقرار في المنطقة والعالم. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اعتمده الوكالة في أيلول/سبتمبر الماضي بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" وندعو إلى تنفيذه.

إن لييبا تقييم علاقات تعاون ممتازة مع الوكالة، وتطلع إلى استمرار هذا التعاون لتمكين لييبا من الاستفادة القصوى من الاستخدام السلمي للطاقة النووية بعد أن تخلصت، بمحض إرادتها، من برامج أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية.

الرئيس: استمعنا الآن لآخر متكلم في مناقشة

هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/64/L.7.

وقبل أن أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعليق الموقف قبل أن نبت في مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن الفترة الزمنية المحددة لتعليقات التصويت أو المواقف تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سين سونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يسلم الضوء على الموقف التالي فيما يتعلق بمشروع القرار A/64/L.7، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". مشروع القرار الحالي يحيط علماً بتقرير الوكالة الدولية وقرارها (53)/RES/15، GC، الذي اتخذه المؤتمر العام للوكالة والذي يشير إلى المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

للأسف، أثبتت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة

أخرى تحيزها واتخذت موقفاً غير عادل بحَث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والعودة إلى المحادثات بدون شروط مسبقة. يرفض وفد بلدي هذا رفضاً قاطعاً. إن هذا التصرف

كيم إيل سونغ. وكما ندرك باسترجاع أصل المسألة النووية، وكما تعلمنا من عملية الحوار السابقة، فإن الشرط المسبق لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية يتمثل، أولاً وقبل كل شيء، في إنهاء السياسة العدائية للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل أنهما على استعداد للمشاركة في المحادثات المتعددة الأطراف، رهنا بنتيجة المحادثات الثنائية مع الولايات المتحدة، مع وجوب أن تشمل هذه المحادثات المتعددة الأطراف المحادثات السادسة الأطراف أيضاً.

ومثلما أعربنا عن ذلك مرارا وتكرارا، فإن مهمة الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تروم سوى ردع الحرب من خلال الحفاظ على السلام والأمن ليس في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل في المنطقة أيضاً، من التهديد النووي والهجمات العسكرية للولايات المتحدة. ولا تسعى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى سباق تسلح نووي، وستضطلع بمسؤولياتها عن إدارة أسلحتها النووية واستخدامها، وفيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، مع حيازتها لتلك الأسلحة النووية.

ويتخذ وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موقف الدعم والتضامن الكاملين مع غالبية الدول الأعضاء التي تتوق إلى عالم خال من الأسلحة النووية، ويدعو إلى التفكيك الكامل للأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، نكرر مرة أخرى أنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تحترم مبدأ الحياد في جميع أنشطتها.

ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يطالب الأمانة العامة بأن تجسد، على النحو الواجب وبصورة صحيحة، الموقف المذكور آنفا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المحاضر الرسمية لهذه الجلسة.

المساواة في السيادة. غير أن الأعمال العدائية للولايات المتحدة أدت إلى انهيار عملية الحوار برمتها، واضطرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نحو لا مفر منه لاتخاذ تدابير مضادة قوية، مثل إجراء التجربة النووية الثانية.

وقد دفعت الولايات المتحدة الحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى حافة الحرب بتجاهل المطالب المتكررة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإبرام معاهدة سلام لتحل محل اتفاق الهدنة الحالي، ومن خلال إجراء مناورات حرب نووية تستهدف بلدنا.

وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة، التي زادت حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وعرقلت على نحو منهجي عملية تحسين العلاقات بين الكوريتين وإعادة توحيدهما، تعهدت مؤخرا بتوفير ما يسمى بالردع الموسع لكوريا الجنوبية. ومما لا شك فيه أن ذلك الأمر يزيد من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية ويلقي بظلال داكنة على أفق إخلائها من الأسلحة النووية. وهو لا يتفق بتاتا مع الأجواء الحالية لاستئناف الحوار، ويؤدي إلى تصعيد البيئة الأمنية في شبه الجزيرة إلى مرحلة لا تحمد عقباه.

ولذلك، لا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير آبهة بالأعمال العدائية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما دفع بلدنا إلى حيازة الأسلحة النووية، وعكس مسار الحالة في شبه الجزيرة الكورية من جراء تفاقم المجاهدة، والتشكيك في ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحقها السيادي. ولا يمكن تبرير موقف الوكالة هذا بأي حال من الأحوال.

ثالثا، لا تزال حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة على موقفها الرامي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية وسائر العالم من الأسلحة النووية. وقد كان إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية أمل حياة رئيسنا

وينبغي أن نشير إلى أن إسرائيل بذلت كل ما بوسعها، قبل المؤتمر العام وخلالها، لاستعادة التوافق في الآراء على مجموعة التدابير المتعلقة بالشرق الأوسط. وتثق إسرائيل بأن الظروف المؤسفة التي ألفت بظلالها الداكنة على تناول الوكالة الدولية للطاقة الذرية للقرارات المتعلقة بالشرق الأوسط لن تتكرر في العام المقبل، وتأمل ذلك. وستواصل إسرائيل تكريس جميع جهودها لتحقيق بيئة مستقرة للسلام والمصالحة في الشرق الأوسط. وندعو جيراننا إلى أن يحدوا حذونا.

وأخيرا، تود إسرائيل أن تنأى بنفسها عن الإشارة الواردة في القرار إلى ما يسمى بالهجوم على موقع دير الزور في سوريا. فتلك الإشارة ذات الدوافع السياسية تتنافى مع الممارسة المهنية التي دأبت عليها الوكالة منذ أمد طويل.

الرئيس: استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للموقف. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٨٥ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

البند ١١٦ من جدول الأعمال

متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي

تقرير الأمين العام (A/64/299)

مشروع القرار (A/64/L.10)

الرئيس: كانت العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي التي دامت ٤٠٠ عاما من أبغض ما عرفه تاريخ البشرية وأظهره تجردا من الإنسانية وأشدّه انحطاطا. فالنحاسون، الذين كانوا يسوقون ضحايا تجارة الرقيق النكراء إلى السفن، مصفدين في الأغلال باعتبارهم شحنة بشرية أو مجرد بضاعة ينقلونها عبر المحيط الأطلسي إلى

الرئيس: استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للموقف. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/64/L.7. وأود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: بنن، تشاد، جمهورية ترازينا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، ومدغشقر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/64/L.7؟

اعتمد مشروع القرار A/64/L.7 (القرار ١٤/٨).

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل الذي يرغب في التكلم تعليلا للموقف إزاء القرار الذي اتخذ للتو. أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إسحاقى (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت إسرائيل الكلمة لتعرب عن خيبة أملها إزاء نتائج المؤتمر العام الذي عقدته هذه السنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعتقد إسرائيل أن المؤتمر العام لهذه السنة أعاق قدرة مؤتمر نزع السلاح على تناول المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط بصورة بناءة.

ولسوء الطالع لم تقم دول المنطقة، خلال المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بإبداء الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز المحادثات الإقليمية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، مثلما تجسد ذلك في القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط، بما في ذلك القرار الأحادي الجانب والتمييزي بشأن ما يسمى بالقدرات النووية الإسرائيلية، الذي اتخذ بأغلبية ضعيفة. وقد سعى ذلك القرار إلى صرف الانتباه عن الحالات الصارخة لعدم امتثال العديد من دول الشرق الأوسط للالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ما تعرضوا له من صنوف المعاناة التي تطعن في صميم إنسانيتهم بشكل يعجز عنه الوصف.

أعطي الكلمة الآن لممثل سانت كيتس ونيفس ليتولى عرض مشروع القرار A/64/L.10.

السيد بارت (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/64/L.10، انضمت إلى قائمة مقدميه البلدان التالية: الاتحاد الروسي، أرمينيا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بلغاريا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، جزر سليمان، جورجيا، سري لانكا، سلوفينيا، صربيا، الصين، فرنسا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قيرغيزستان، كرواتيا، كندا، كوبا، كوستاريكا، الكويت، مالطة، موناكو، النمسا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

يشرفني، بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، إلى جانب الأعضاء الـ ٥٤ في مجموعة البلدان الأفريقية وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول التي أشرت إليها للتو، أن أتولى عرض مشروع القرار A/64/L.10، المعنون "إقامة نصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي".

يتضمن مشروع القرار المعروض علينا اليوم بعض الاستكاملات الإجرائية، كما يوفر معلومات بشأن التطورات التي وقعت خلال العام الماضي. وقد أبقينا على نص مركز ومزدوج الغرض. فهو يتعلق بمبادرات الاحتفال السنوي بهذه الذكرى وإقامة نصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، اللتين وافقت عليها الجمعية العامة.

ما يسمى بالعالم الجديد، إنما يجسدون أسوأ مظاهر الانحراف الخلفي التي يندى لها جبين البشر.

ولقد أفضت هذه الكارثة الإنسانية البشعة إلى تدمير الإمكانات البشرية واقتضت إعادة تحديد هوية الإنسان الأفريقي. والواقع أنها سممت العلاقات مع الآخرين ممن لا يرون الشعوب الأفريقية إلا في هذه القوالب النمطية، الأمر الذي يضر بالعلاقات الإنسانية الحقيقية فيما بين البشر.

وعلى الرغم من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، وبروتوكول اتفاقية الرق عام ١٩٥٥، وإعلان ديربان عام ٢٠٠١، وما إلى ذلك، ومن وضع حد لهذا العمل الشنيع، لا تزال نلمس آثاره وتبعاته حتى اليوم. فما زالت مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب قائمة حتى اليوم، بعد مضي ٢٠٠ عام على إلغاء تجارة الرقيق عام ١٨٠٨.

لذلك، يجب أن نبرهن اليوم، بمناسبة هذه الذكرى، على تصميمنا على اتخاذ خطوات ملموسة لكفالة طي صفحة هذا الفصل المظلم من تاريخ البشرية إلى الأبد، بل للتصدي أيضاً لعواقبه بشكل تام. ويجب بذل جهود ملموسة لتصحيح ما تسببت فيه تجارة الرقيق من اختلالات. وحتى لا ننسى، لا بد أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، توعية العالم بهذا الفصل من تاريخنا الذي تُمجِّه الضمائر. وفي هذا الصدد، لعل الدول ترغب في تقديم الدعم إلى الصندوق المنشأ بموجب قرار الجمعية ١٢٢/٦٢، بهدف إقامة نصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق.

ولا يفوتني أيضاً أن أشيد بما تحلى به الضحايا من حصافة وأخلاق كريمة عز نظيرهما، ولا أدل على ذلك من تمكنهم من صون آدميتهم وقدرتهم على الصفح، رغم

عدم المساواة الحالية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في جميع أرجاء العالم، ولا يزال سائدا في المجتمع الدولي. ونسلط الضوء بافتخار على أن مبادرتنا نتيجة ملموسة لعملية مؤتمر ديربان العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، على النحو الوارد في الفقرتين الرابعة والخامسة من الديباجة. وستلاحظ الجمعية العامة أننا، لأسباب هيكلية، سعينا إلى الإبقاء على الفقرات المتعلقة بمؤتمر ديربان مجتمعة. ونتيجة لذلك، نقلنا الفقرة السادسة السابقة من ديباجة القرار ٥/٦٣ إلى مكانها الحالي باعتبارها الفقرة الخامسة من ديباجة النص المعروض على الجمعية اليوم.

وأدرجنا في النص فقرة جديدة، أي الفقرة الثامنة من الديباجة، لتسليط الضوء على حقيقة أن مبادرتنا، سواء من حيث الأنشطة التذكارية أو النصب التذكاري، تكمل العمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وفي هذا الصدد، أشير على نحو خاص إلى اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا تجارة الرقيق وإلغاء العبودية الذي تحييه اليونيسكو ومشروع طريق الرق لليونسكو.

ويسرنا ما أحرزته من تقدم للجنة المؤلفة من جميع المناطق الجغرافية للأمم المتحدة التي تشرف على مشروع النصب التذكاري. والأهم من ذلك هو أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي تضطلع بدور رئيسي في الدفع قدما بعمل اللجنة في ظل رئاسة جامايكا.

وابتغاءً للشفافية والمساءلة، فإن صندوق التبرعات، أي صندوق النصب التذكاري الدائم، الذي أنشئ عملاً بالقرار ١٢٢/٦٢، برعاية البعثة الدائمة لجامايكا، قد أغلق الآن، وأنشئ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات - وأنشئ النصب التذكاري الدائم تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة للشراكات. ونحن على اقتناع بأن

ويحق للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن تفتخر بأن الفضل يرجع إلى مبادرتنا في إقرار الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ بأن نظام الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، الذي استمر من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، يشكل أبغض ما عرفه تاريخ البشرية. وبينما نجتمع لنفكر في المسألة، نتوقف لتتذكر الترحيل القسري لأكثر من ١٨ مليون شخص من أفريقيا إلى الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة والبرازيل وغيرها من أجزاء أمريكا اللاتينية، فضلا عن أوروبا.

وإذ نأخذ ذلك الأمر في الحسبان، فإننا نقدر على نحو بالغ إعلان ٢٥ آذار/مارس اليوم الدولي السنوي لتخليد ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وفي هذا السياق، وبالنيابة عن الدولة الأعضاء في الجماعة الكاريبية، أود أن أشكر الأمين العام على ما قدمه من معلومات مستكملة في تقريره الوارد في الوثيقة A/64/299، عن الأنشطة التي عقدت في وقت سابق من هذا العام لتخليد الذكرى السنوية لإلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

وإننا نتطلع، سيدي الرئيس، إلى تعزيز تعاوننا معكم، والأمين العام، والأمانة العامة، وبصورة خاصة، مع إدارة شؤون الإعلام، لتنظيم أنشطة تذكارية أخرى في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠، بما يجسد المهابة التي ينبغي أن تحظى بها هذه الأحداث، مع الأخذ بعين الاعتبار على النحو الواجب كرامة عرق وشعب انتهكت كرامتهما وقيمتها الإنسانية وتعرضا للسلب والنهب في ظل نظام الرق البغيض.

وبينما نفكر في تاريخنا المشترك، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على وعي بما نجم عن ذلك من إرث يتسم بالظلم الاجتماعي والاقتصادي، والكرهية، والتعصب، والعنصرية، والتحمل - وهو إرث يرتبط بأوجه

الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وبالتالي، أدرجنا فقرة جديدة، أي الفقرة ٥، لتسليط الضوء على ذلك.

ولا تزال الجماعة الكاريبية تعرب عن تقديرها للأمين العام والأمانة العامة وأعضاء اللجنة لما يقدمونه من دعم قيّم ومشورة تقنية ومساعدة من أجل تنفيذ مشروع النصب التذكاري. ويتمثل أحد العناصر الهامة للمضي بالمشروع قدماً في إطلاق منافسة دولية لتصميم النصب التذكاري الدائم بغية جعل هذا المشروع جهداً عالمياً حقيقياً. ونعتقد أنه يمكن لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن تقوم بذلك بالنيابة عنا. وينبغي أن نشير إلى أنه بمقدورنا أن نحشد الموارد، وما إلى ذلك، لتمكين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من إدارة المرحلة الأولى للمنافسة، التي نتصور أنها ستنتظم خلال شهرين أو ثلاثة أشهر. والمقصود هو أن تقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بجمع الطلبات، باستخدام شبكتها العالمية للمكاتب الميدانية واللجان الوطنية، وتقديم قائمة تصفية من التصميمات، التي سنتقي منها لجنة تحكيم دولية التصميم الفائز. وستتألف لجنة التحكيم الدولية تلك، بطبيعة الحال، من أفراد لهم الخبرة في الفن المعاصر، والنحت، والتصميم و/أو ما يتصل بها من تخصصات. وستنتظم اللجنة المرحلة الثانية من المنافسة في نيويورك. وقد بدأت المناقشات الأولى مع المنظمة، وهو ما يفسر الإشارات إلى ذلك الواردة في الفقرتين ٩ و ١٠.

وبالنظر لما لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من خبرة فريدة فيما يتعلق بمشروع طريق الرقيق، وتاريخ حافل، وما دأبت عليه من تقاليد بشأن إجراء المنافسات الدولية، ولمكانتها الدولية ومركزها باعتبارها جزءاً من أسرة الأمم المتحدة، فإننا على اقتناع بأن هذه الشراكة ضرورية لتنفيذ هذا المشروع العالمي. وعلاوة على ذلك، وباعتبار المنظمة جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، فمن السهل للغاية التعامل معها بصورة سلسلة، بدلا من التفاوض مع

الصندوق الاستئماني يكفل تعزيز الشفافية والمساءلة لإدارة الصندوق بصورة تكون مقبولة لكل الدول الأعضاء. وترد تلك المعلومات الجديدة في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار، ويسرنا أن نبلغكم بأن المساهمات الاختيارية التي تلقيناها من الدول الأعضاء تبلغ حالياً ١١٨ ٣٤٦ دولاراً. وعلاوة على ذلك، أحطرنا هذا الأسبوع بتقديم أول مساهمة خاصة في الصندوق الاستئماني مقدارها ١٠ ٠٠٠ دولاراً.

ورداً على استفسارات بشأن الآثار المترتبة في الميزانية على اعتماد مشروع القرار هذا، أود أن أوضح بأنه لا تترتب أي آثار من هذا القبيل على مبادرة النصب التذكاري الدائم. ويحدونا الأمل في أن يصبح النصب التذكاري الدائم حقيقة من خلال المساهمات السخية التي تقدمها الدول الأعضاء، فضلاً عن أنشطة حشد الموارد التي ستنتظمها اللجنة المعنية بالنصب التذكاري الدائم. وبالتالي، أود بالنيابة عن مجموعة دول الجماعة الكاريبية أن أعرب عن الامتنان والتقدير للمساهمات والتبرعات التي تلقاها الصندوق الاستئماني من الدول الأعضاء بالفعل، فيما أشجع أيضاً الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المهتمة على الانضمام إلى هذا الجهد المهم.

وقد تجلّت واحدة من بين المبادرات العديد الرامية إلى حشد الموارد من أجل إقامة النصب التذكاري الدائم في تعيين سفير للنوايا الحسنة، في أيار/مايو هذا العام للإسهام في ذلك الجهد، على النحو الوارد في الفقرة ٤. وسفير النوايا الحسنة هو رجل الأعمال، ملك الترفية، والمحسن السيد راسل سايتمز. ونتوقع أن يكون بمقدوره أن يقدم في العام المقبل تقريراً شاملاً عن جهوده والأنشطة الأخرى لجمع التبرعات ونتائجها. وفي الوقت ذاته، لا يمكننا المغالاة مهما حاولنا في التأكيد على أهمية استدامة المساهمات الاختيارية بغية تحقيق هدف إقامة نصب تذكاري دائم تكريماً لضحايا

القرار الهام هذا بتوافق الآراء، فإنها ستقر بالآثار المستمرة للرق وتجارة الرقيق المروعة عبر المحيط الأطلسي على أبناء الشتات الأفريقي والمنحدرين منهم، الذين يوجد العديد منهم اليوم في قاعة الجمعية.

وفي الختام، تتقدم دول الجماعة الكاريبية بخالص الشكر للعدد الكبير من المشاركين في تقديم مشروع القرار الحالي والمؤيدين له، وتهيب الآن بالجمعية العامة أن تؤيد بصورة قاطعة اعتماد مشروع القرار خلال الأسبوع القادم. وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة لأذكر الجمعية العامة بموضوع مبادرة النصب التذكاري الدائم: "الاعتراف بالمأساة، والاعتبار بالإرث، حتى لا ننسى".

السيد كامبوي (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): يسر المجموعة الأفريقية أن تشارك في هذه المناقشة الهامة بشأن البند ١١٦ من جدول الأعمال المعنون "متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي". كما تؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/64/L.10، المتعلقة بإقامة نصب تذكاري تخليدا لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، عند تقديمه واعتماده من جانب الجمعية.

وبادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وإشادتنا بها على التزامها وجهودها لكفالة مواصلتنا التفكير والنظر في أوجه الظلم الماضية التي كان لها أثر سلبي على تاريخنا. غير أن الأهم من ذلك هو أننا نحتفل بقدرتنا الروح الإنسانية على البقاء والصمود في وجه هذا المحنة، وما أعقب ذلك من جهود لطي هذه الصفحة المؤسفة من التاريخ.

وقد أعلن القرار ١٢٢/٦٢ يوم ٢٥ آذار/مارس بوصفه اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. واحتفلت الأمم المتحدة هذا

كيان خارجي، نظراً لأن اللجنة مضطرة لاتباع قواعد الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية المعنية بالمشتريات.

ومن الواضح أن العنصرية والتمييز العنصري والتحامل لا تزال تشكل وصمة مدمرة تلتخ العديد من المجتمعات في جميع أرجاء العالم، ولا يمكن إنكار ثبوت صلاتها بنشأة الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وفي ذلك السياق، نسعى، في الفقرة ١١، إلى مواصلة تعاوننا مع إدارة شؤون الإعلام لاتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز الوعي العالمي العام بالأنشطة التذكارية وبمبادرة إقامة النصب التذكاري الدائم، فضلا عن مواصلة تيسير الجهود الرامية إلى إقامة النصب التذكاري الدائم في مقر الأمم المتحدة.

وما زال الطابع المروع والمهين للرق وتجارة الرقيق، حيث كان الأسرى يُحتجزون ويُنقلون قسرا كشحنات بشرية، تمز الضمائر. وما زالت الصور المروعة لبشر جرى إحصاؤهم، وبيعهم، وسلب ثقافتهم، ووشم جلودهم بالحديد الساخن، تذكر بمدى الحضيض الذي يمكن أن يتدن إليه الإنسان في إهانة أخيه الإنسان. ونتيجة لذلك، جددنا الطلب الوارد في القرارين ١٩/٦١ و ٥/٦٣ بأن تقوم الدول الأعضاء التي لم تضع برامج للتوعية التثقيفية بأن تفعل ذلك، بما في ذلك من خلال مناهجها الدراسية، وتروم تلقين الأجيال المقبلة فهما لدروس الرق وتجارة الرقيق وتاريخهما وآثارها.

ومن خلال مشروع القرار الحالي، ستطلب الجمعية العامة من الأمين العام، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واستنادا إلى العمل الذي قامت به هذه المنظمة من خلال مشروع طريق الرق، أن يواصل برنامج التوعية للأجيال المقبلة كي تعي أسباب تجارة الرق عبر الأطلسي وعواقبها والدروس المستخلصة منها وتعريفها بأخطار العنصرية والتحامل. وبعتماد الجمعية العام لمشروع

تميز، والتوعية بما عن طريق وسائط الإعلام وحشد الموارد الضرورية.

وقد ساهمت العديد من البلدان في الصندوق الاستئماني الخاص بالنصب التذكاري الدائم. ويسعدني أن أبلغكم بوجود عدد من البلدان الأفريقية ضمن المساهمين. وفي هذا الصدد، تود المجموعة الأفريقية أن تهنيئ جميع البلدان التي أسهمت في هذا المشروع القيم وتدعو البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

ولا تزال المجموعة الأفريقية ملتزمة على نحو ثابت بهذا المشروع. ومثلما أشرنا إلى ذلك العام الماضي في هذه الجمعية، فإن النصب التذكاري الدائم سيذكرنا بالأعمال البطولية للرقائق ودعاة إلغاء الرق الآخرين الذين هبوا للمشاركة في التصدي للخطر والحنة الجسيمين. وسيكون أيضا مصدرا للتوعية ونصبا للتعلم مدى الحياة، واستحضارا للماضي من أجل صياغة المستقبل، وتذكرة دائمة بمدى ضعف الإنسانية.

ومن المؤسف أننا، على الرغم من الجهود الدولية لوضع الإطار المعياري للوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان، لا نزال نواجه التحديات لدى تنفيذ مختلف الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإعلان وخطة عمل مؤتمر ديربان العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. كما تظهر أشكال أخرى من الرق، مثل الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي. وتسجل أيضا العديد من حالات التحامل وجرائم الكراهية في مجتمعاتنا. ولذلك، من واجبنا أن نقف وقفة حازمة لمقاومة ورفض جميع مفاهيم الاستعلاء أو أي أيديولوجية عنصرية متطرفة. وعلينا أن نحذر من هذه الشرور ومن خطر الانزلاق ثانية إلى الماضي. ويجب علينا أن نسعى لنكون

العام باليوم الدولي الثاني لإحياء ذكرى ضحايا تجارة الرقيق، الذي احتفينا به تحت شعار "كسر جدار الصمت: قرع الطبول". وتم الاحتفال بالمناسبة بتنظيم حدث ثقافي وحفل للموسيقى والرقص وغيرهما من الأحداث، بما في ذلك عرض أفلام وثائقية وإجراء مناقشات مع المخرجين. وقدمت المنظمات غير الحكومية إحاطة إعلامية للتوعية بتجارة الرقيق وعواقبها. كما نظمت أنشطة أخرى طيلة العام، واستهدفت مختلف المجتمعات المحلية. وهكذا، ومن خلال التثقيف، سيدرك الآباء والأجيال المقبلة أسباب تجارة الرقيق وعواقبها وسيحذرون من مخاطر العنصرية والتحامل، التي للأسف لا تزال تواجهنا حتى اليوم.

ونشيد بإدارة شؤون الإعلام لتنفيذها للقرار ٥/٦٣، الذي دعا إلى وضع برنامج للتوعية التثقيفية بشأن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

لقد كان لتجارة الرقيق أثر مأساوي على السكان والقارة الأفريقيين. وما زلت ندوبها ظاهرة علينا. والواقع أنه من مسؤوليتنا الجماعية - بل من مسؤولية الأفارقة والمنحدرين من أصول أفريقية على وجه أكثر تحديدا - أن نحتفل بإلغاء الرق ونذكر بإرثه التاريخي لنكفل عدم نسيان هذا الفصل المؤسف من تاريخنا وعدم تكراره إطلاقا. ولذلك، ترحب المجموعة الأفريقية بالمبادرات الهامة التي اتخذت منذ اتخاذ قرار العام الماضي، بما في ذلك: إنشاء لجنة من الدول المهتمة للإشراف على مشروع النصب التذكاري الدائم، مع اضطلاع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي بدور أولي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وممثلي الأمانة العامة وغيرهما من المؤسسات، إنشاء صندوق استئماني خاص بالنصب التذكاري الدائم، وتعيين سفير للنوايا الحسنة، ضمن أمور أخرى، لجذب الاهتمام الدولي لمخاطر الرق وما خلفه من

إن جمهورية بيلاروس تؤيد تقرير الأمين العام المعنون "برنامج التوعية التثقيفية بشأن تجارة الرقيق والرق عبر المحيط الأطلسي" (A/64/299). ونحن نتفق مع الرأي في أننا، على الرغم من أن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي تحظى باهتمام كبير في تاريخ العالم، فإننا لا نعلم حتى الآن ما يكفي عن نتائجها على الأمد الطويل، كما يُنظر إليها في عالم اليوم، أو عن المساهمة الهامة التي قدّمها العبيد في بناء الازدهار الاقتصادي - الاجتماعي للبلدان التي استعبدتهم. ونعتقد أنه يجب حلّ مشاكل التاريخ بردم الفجوات، وتعزيز وعي المتحدّرين من الذين كانوا مستعبدين، ووعي سواهم من الناس، بالجوانب التاريخية لتلك المأساة، فضلاً عن الخطر المتأصل في العنصرية والتمييز العنصري. ونحن على يقين أنه يمكن خدمة هذه الأهداف بفعالية في البرنامج التثقيفي المقترح من جانب الأمين العام بالتعاون مع اليونسكو.

ونرحب بالاضطلاع هذا العام بعدد من الأنشطة إلى جانب الأمم المتحدة، بشأن موضوع "كسر الصمت: قرع الطبل". فقد مكّنتنا تلك الأنشطة من تسليط الضوء على تاريخ الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وتحفيز مناقشة أسباب تجارة الرقيق وعواقبها وإرثها.

وندعم جهود الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي لإقامة نصب تذكاري دائم في الأمم المتحدة، للذين عانوا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ولتسمية رسول للخير لتنسيق تلك الأنشطة. كما نرحب باتخاذ الجمعية العامة قراراً يُعلن، بين أمور أخرى، ٢٥ آذار/مارس يوماً دولياً لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي (القرار ١٢٢/٦٢).

واليوم، نحبي ذكرى إلغاء تجارة الرقيق، ولكن يجب أن ندرك أن النضال ضد الرق مستمر. فبعد مائتي سنة، لا يزال ملايين الناس يؤخذون من بيوتهم وأسرهم ليُنقلوا مئات

حراساً لإخوتنا وأن نعمل بدون كلل على تحقيق الوحدة والتنمية، اللتين قد تكفلان لجميع الأشخاص حياة كريمة.

ومن خلال اعتماد مشروع القرار هذا، سنبرز أيضاً أهمية اكتساب فهم أفضل لتجارة الرقيق والرق بصورة عامة. وسوف نلزم أنفسنا بتوفير المعلومات المتعلقة بتجارة الرقيق والرق ونشرها على النحو المناسب لجميع شرائح المجتمع، لا سيما في مؤسسات التعليم، لكي يتسنى لها الانضمام إلى الجهود المبذولة لتعزيز بناء مجتمع متماسك يقوم على معرفة تاريخنا وفهمه، ولكفالة عدم عودة المجتمع القهقري إلى وحشية الماضي. ومن خلال تشجيع الوعي بالرق، سنقلص خطر تكرار الأخطاء ذاتها التي ارتكبتها في الماضي.

وفي الختام، أود أن أعرب مجدداً عن تأييد المجموعة الأفريقية لمشروع القرار A/64/L.10. ودعمها لجهود منظومة الأمم المتحدة والبلدان للتوعية بالمسائل المتعلقة بالرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي على مدى العام الماضي. ونأمل صادقين أن تبذل مزيد من الجهود في العام المقبل تكريماً لجميع ضحايا تجارة الرقيق بالوسائل، ودعاة إلغاء الرق الشجعان والجهود الدولية الجماعية التي أدت إلى إلغاء تجارة الرقيق والرق.

السيدة كولونتايا (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):

كان الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي من أبشع انتهاكات حقوق الإنسان. وشكلت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ظاهرة استثنائية في تاريخ الرق - نظراً لمدتها ونطاقها وأساسها القانوني، بما في ذلك شرعيتها الجسدة في القانون. ومما لا شك فيه أن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي أدت إلى تدمير مجموعة واسعة النطاق من اللغات والثقافات والأديان لملايين الأفارقة المستعبدين. وحلفت إرثاً من العنصرية والقوالب النمطية.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعتبر أنه ينبغي عدم الإبقاء على أي شخص في الرقّ أو الاستعباد، وأنه ينبغي حظر الرق وتجارة الرقيق بجميع أشكالها. وواجبنا هو ألا ندع هذه الحالة تنشأ مرة أخرى في المستقبل أبداً.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يودّ

وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سانت كيتس ونيفس، الذي تكلم باسم الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية، والبيان الذي أدلى به ممثل زامبيا، الذي تكلم باسم ٥٤ عضواً في مجموعة الدول الأفريقية.

إنه لشرف لي أن أشارك في المناقشة بشأن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وخصوصاً أنني أمثل البلد، وفي الحقيقة المنطقة، التي انطلقت منها فكرة إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وعلى ضوء وقائنا التاريخية وروابطنا العريقة، وبشعور مفعم بالشرف والاعتزاز، ألفت الاهتمام إلى الشراكة المتينة التي تطورت بين الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، من جهة، ومجموعة الدول الأفريقية، من جهة أخرى، فيما نسعى سعيّاً مشتركاً لجعل إقامة نصب تذكاري دائم في الأمم المتحدة حقيقة واقعة. وعلى هذا الأساس اشتركت دولنا الأعضاء الـ ٦٨ في تقديم القرار السنوي في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/64/L. 10).

وعلى الرغم من أنه قيل الكثير عن مأساة الرقّ وطبيعتها المروّعة، لم يعالج يوماً معالجة ملائمة، على المستوى العالمي، الظلم الإنساني الخطير من النظام المؤذي ولا الإساءات الملازمة لحقوق الإنسان. يُضاف إلى ذلك أوجد إرث الكراهية والتعصب الأعمى والعنصرية والتمييز بين أشياء أخرى، التباينات الاجتماعية والاقتصادية القائمة في بلدان عديدة اليوم.

أو آلاف الأميال ويُباعوا للرقّ. وبحسب بيانات منظمة العمل الدولية، فإن ١٢,٣ مليون شخص على الأقل، من الراشدين والأطفال، يُخضعون للعمل القسري، أو يُجبرون على العمل ليسدّدوا ديوناً أو يقدموا خدمات جنسية. ويجب الاعتراف بأن الاتجار غير المشروع بالبشر ليس سوى شكل معاصر لتجارة الرقيق، لا يمكن تجاهله.

وإذ تأخذ بيلاروس في الاعتبار خبرة الأمم المتحدة وإمكانياتها، تنادي في الحقيقة، بإقامة شراكة عالمية مواضيعية ضد الاتجار بالبشر والرقّ في القرن الحادي والعشرين. ولا تزال هذه الشراكة آلية غير رسمية، اتخذت شكلها في منتدى فيينا لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠٠٨. ولكي تكون تلك الآلية فعالة، لا بد من أن تتخذ ما يشبه الشكل المؤسسي، تكون بمثابة جزء، مثلاً، من خطة عمل عالمية تقرّها الجمعية العامة لمكافحة الاتجار بالبشر. وقد اقترحت بيلاروس في اللجنة الثالثة، في الدورة الرابعة والستين، مشروع قرار لتحسين تنسيق الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر. ونعتقد أنّ تنفيذ أحكام مشروع القرار، التي يشتمل أحدها على دعوة إلى المشاركة الفعالة في إعداد خطة عمل شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر، سيكون مساهمة كبرى في الجهود الدولية الهادفة إلى القضاء على هذه الظاهرة المعاصرة المخزية. وندعو الدول إلى الانضمام إلى المقدّمين في دعم مشروع القرار هذا.

وإذ ندعم الهدف النبيل، هدف إنهاء الأشكال المعاصرة للرقّ، ونذكر الحاجة إلى تنسيق نهج للأمم المتحدة للتعامل مع هذه المشكلة، انضمت جمهورية بيلاروس أيضاً إلى مقدّم مشروع القرار بإقامة نصب تذكاري دائم لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي (A/64/L.10).

مواطنين عاديين من جميع أرجاء العالم لأننا نعتقد أن هذا المشروع سيكون نتيجة جهد عالمي حقاً.

وخلال سياق هذا الشهر، سيُنظَّم أول حدث لجمع الأموال في غاليري آنا تزاريف، هنا في نيويورك. وسيُدعى أفراد من الجمهور للمشاركة في مزاد صامت على لوحات معروضة بموضوع "نعمة أفريقيا"، لجمع الأموال للمبادرة. ومن المقرر تنظيم مهرجان ضخيم رفيع المستوى في شباط/فبراير ٢٠١٠، بما يتوافق مع الاحتفال بشهر تاريخ السود، كما سيجري تنظيم عدد من الأحداث المبتكرة لجمع الأموال أثناء عام ٢٠١٠. وسيجري تشاطر المعلومات عن هذه الأنشطة مع الدول الأعضاء كما هو مناسب.

وبعد آخر مناقشة أجريناها في هذه القاعة للترعات من الدول الأعضاء، أُقفل الحساب لدى سيتي بنك بإشراف جامايكا. وقد عملنا بالترادف مع مكتب الأمم المتحدة للشركات لإنشاء صندوق استثماري للشركات - النصب التذكاري الدائم، نُقلت إليه الأموال والفائدة المترتبة عليها من سيتي بنك. وكما ذكر الممثل الدائم لسانت كيتس ونيفس، وظهر في مشروع القرار المعروض علينا اليوم، فإن عدد البلدان التي قدّمت تبرعات حتى الآن هو ٣٤ بلداً، ومبلغ التبرعات هو ١١٨ ٣٤٦ دولاراً. ويسرنا بالتساوي أنه تم مؤخراً التسرع الخاص الأول بمبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستثماري.

وأود أن أشكر حكومات الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، البرازيل، البرتغال، بربادوس، بليز، بوتسوانا، تركيا، بلدي جامايكا، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السودان، سورينام، قطر، لكسمبرغ، مالطة، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة،

لهذه الأسباب، فإن القصد هو ضمان اعتراف وإقرار دوليين متواصلين بمأساة الرق، التي تمثل مرحلة سوداء في تاريخ البشرية؛ وتثقيف وإبلاغ الأجيال الحالية والمستقبلية بأسباب الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وعواقبهما ودورسهما؛ وغرس قيم جديدة في الأجيال المتتالية، حتى لا تتكرر أبداً هذه المأساة التاريخية الهائلة.

واسمحوا لي أن أذكر رسمياً أنني، بصفتي رئيس اللجنة المنشأة للإشراف على المبادرة، سأخذ بضع لحظات لتقديم نظرة شاملة عن بعض الأعمال التي كُنّا نقوم بها، بعيداً عن الأنظار، بهدف التنفيذ. فخلال عام ٢٠٠٩، كان تركيزنا على تشكيل إطار إداري وعلى تعبئة الموارد. وفي ظل هذه الخلفية، أبرمت اللجنة مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة للشركات، ورسمت بخطوط عامة إطاراً واسعاً للتعاون، بهدف تنفيذ القرار بإقامة نصب تذكاري دائم. وفي أعقاب مشاورات مطوّلة ومستفيضة، توصلت اللجنة مؤخراً جداً - قبل نحو أسبوع - إلى اتفاق بشأن الميزانية.

وكما ذكر في مشروع القرار (A/64/L.10)، الذي ستعتمده الجمعية العامة، فإن التبرعات مَحَبَّذة من الدول الأعضاء ومن الأطراف المعنية الأخرى. ولكن للحصول على المبلغ المستهدف، وقدره نحو ٤ ملايين دولار، سيتوجّه المشروع أيضاً إلى الشركات ومحبّي الخير والأفراد الخاصين الآخرين.

ومن هذا المنطلق، عيّنت اللجنة رسوياً للخير للإسهام في الهدف المزدوج، المتمثل في رفع مستوى الوعي الدولي وتعبئة الموارد. وفي الأسبوعين المقبلين، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة للشركات، سننشئ أيضاً مجلساً استشارياً لمتابعة الأهداف السالف ذكرها. وفي المستقبل غير البعيد، ننوي إيجاد آلية يمكننا بها الحصول على تبرعات من

سيكون رمزاً ملائماً لما تمثله هذه المنظمة - تعزيز و صون كرامة وقيمة جميع أبناء البشرية - وهي مبادئ في جوهر ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أثناء

الزيارة الأولى التي قام بها الرئيس لولا لأفريقيا عام ٢٠٠٣، أقرّ مديونتنا التاريخية لأفريقيا، وأشار إلى الملايين الذين كانوا ضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وكانت البرازيل مقصد العديد منهم.

إن هذه المأساة وسمت تاريخنا، لكنها تركت أيضاً إرثاً إيجابياً من خلال المساهمة الاستثنائية، من قبيل السكان المتحدرين من أصل أفريقي للمجتمع البرازيلي. ونحن نعزز بتراثنا الأفريقي، الذي تخلل ثقافتنا بجميع جوانبها. وعلاوة على ذلك، فإننا ملتزمون التزاماً خاصاً بتعزيز المساواة الاجتماعية للسكان المتحدرين من أصل أفريقي، وبمكافحة التمييز العنصري في بلدنا وفي كل مكان. وعلى المستوى الإقليمي، قدّمنا مبادرات عديدة، بما فيها اتفاقية معززة بشأن الكفاح ضد العنصرية في منظمة الدول الأمريكية.

وينبغي للذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي أن تذكّرنا أيضاً بأن توافق آراء في جميع أرجاء العالم بشأن أهمية هذا الموعد غير كافٍ. ينبغي لنا ألا ندخر أي جهد لتحقيق المساواة الحقيقية في الحقوق للجميع. لكن نزعات التمييز بجميع أصنافه لا تزال تتحدّانا. ويجب على الأفراد أن يعملوا مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والدول للقضاء على التعصّب، وعلى وجه الخصوص لتنفيذ بنود إعلان ديربان.

وقد وضعت الحكومة البرازيلية موضع التطبيق العديد من التدابير الواردة في الإعلان وبرنامج عمله. وتعزيز المساواة العرقية منسجم مع السمات الأساسية للثقافة البرازيلية، وهو جزء لا يتجزأ من عملية تنمية المجتمع الاجتماعي

موزامبيق - التي تبرّعت باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ناميبيا، هايتي، الهند على تبرعاتها. ونتوقّع أن تقتفي بلدان أخرى آثارها بتقديم تبرعات للصندوق الاستثماري للنصب التذكاري الدائم. كما أود أن أنوّه تنويهاً خاصاً هنا بالدانمرك وهولندا، اللتين تعهدتا بالتبرع للصندوق.

واسمحوا لي أن أعثّم هذه الفرصة لتشجيع الدول الأعضاء على تقديم الدعم لمبادرة النصب التذكاري الدائم ضمن إطار اليونسكو. وفيما نحن نسعى إلى اتخاذ خطوات نحو تنفيذ القرار بإقامة نصب تذكاري دائم في مقر الأمم المتحدة، نرى أن التعاون مع مقر اليونسكو يتّسم بأهمية أساسية لإجراء المنافسة الدولية للتصميم. وقد ذُكرت هذه الفكرة بالتحديد في البيان الذي أدلى به رئيس الجماعة الكاريبية، الممثل الدائم لسانت كيتس ونيفس.

وقد أناط مجلس وزراء خارجية الجماعة الكاريبية بجامايكا ودول أعضاء أخرى في الجماعة ولاية إشراك الشتات الكاريبي في هذه المبادرة. وبناءً على ذلك، ستتخذ لجنة النصب التذكاري الدائم خطوات للقيام بذلك، في الربع الأول من عام ٢٠١٠. ونتوقّع أن تمتد هذه المشاركة إلى أقسام أخرى من الشتات الأفريقي، وفي الحقيقة، إلى المجموعات غير الحكومية وبقية فئات المجتمع المدني داخل القارة الأفريقية. وبالقيام بذلك، نأمل في أن نتصل بالأفريقيين، وبالأشخاص المتحدرين من أصول أفريقية، وبأن نضمن دعمهم، تحت الشعار الذي اخترناه: "الاعتراف بالمأساة، والتفكير في الإرث، لكي لا ننسى".

وفي الختام، أشير إلى أن العواقب المتبقية من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي لا تزال تؤثر في المتحدرين من الضحايا حتى اليوم، لها تأثيرات بعيدة المدى في المستوى الدولي، مما يجعلها تستحق اعترافاً وإقراراً عالميين. وبالتالي، فإن وضع نصب تذكاري دائم في مقر الأمم المتحدة،

مستوى الوعي، وإعادة جذب الاهتمام الدولي بشأن الطبيعة المروعة للرق، وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وإرثها من التمييز، بينما تكرم الضحايا.

وفي عام ١٩١٠، فقدت البرازيل جواكيم نابوكو، وهو رجل دولة وصوت قيادي لحركة إلغاء الرق في البرازيل. والذكرى المثوية لوفاة نابوكو ستذكرنا بالكفاح من أجل إلغاء الرق هناك. فقد قاد نابوكو حملة ضد الرق في مجلس النواب، وأنشأ الجمعية البرازيلية لمكافحة الرق عام ١٨٨٠. وبصفة السفير نابوكو محرر عمود في 'جورنال أوف كوميرس' في ريو دي جانيرو، فقد كتب ذات مرة:

”إن الرق كلمة ربما تكون قد فقدت كل معناها لدى أناس معينين، لكنها تترك أثرها، مثل قضيب حديد أحمر - حار، دليل مذلة على جباه آخرين“.

وبعد نحو ١٠٠ عام على وفاته، لا يزال مثاله يُلهمنا، بمضاعفة جهودنا للقضاء على التمييز العنصري. وإحدى الخطوات في ذلك الاتجاه هي التنفيذ الكامل لإعلان ديربان. وأهم من ذلك، نأمل أن تواصل الجمعية العامة القيام بدور بارز في توعية الأجيال المستقبلية بعواقب ودروس وإرث الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ومخاطر العنصرية والتحيز.

السيد نونيز موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
إن الفصول التاريخية الدموية التي كتبتها تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والتي هي جزء غير قابل للإنكار من تاريخنا المعاصر، لا يمكن تبريرها ولا تجاهلها أيضاً. ففي كوبا، كما في قارة أمريكا اللاتينية وجزر الهند الغربية بأكملها تقريباً، يمكننا أن نرى بوضوح آثار تجارة الرقيق، وثمره المد والجشع الاستعماريين لدى المتجرين الأوروبيين، الذين استخدموا عمل الرقيق لبناء إمبراطورياتهم الاستعمارية. فمنذ

والاقتصادية. وتدرج في المناهج المدرسية، بشكل متزايد، مسائل منها التفاعل بين المجموعات العرقية المختلفة، وتاريخ الثقافات الأفرو - برازيلية والأفريقية. وهي الآن جزء من السياسات العامة الرامية إلى تعزيز التكامل الاجتماعي. وكُرِّس اهتمام خاص بالمجتمعات الأفرو - برازيلية المحلية التقليدية، المعروفة باسم مجتمعات كويلومبولو، حيث أمكن تحقيق نتائج إيجابية في تعزيز حقوقها في السنوات القليلة الماضية. وتهدف هذه السياسات إلى معالجة المظالم التي يعانيها ضحايا التمييز العنصري.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن برنامج التوعية التثقيفية بشأن تجارة الرقيق والرق عبر المحيط الأطلسي (A/64/299). ونقدّر جهوده المتواصلة، ومساهمة الأمانة العامة في تعزيز المبادرة بإيجاد نصب تذكاري دائم في مقر الأمم المتحدة للاعتراف بمأساة الرق وتجارة الرقيق. ويدعو التقرير إلى تنفيذ برنامج للتوعية يهدف إلى تثقيف الأجيال الحالية والمستقبلية بشأن الأسباب والعواقب والدروس والإرث لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي التي دامت ٥٠٠ عام، وتعريفها بمخاطر العنصرية والتحيز. والبرازيل تدعم هذه الأهداف دعماً كاملاً. ونودّ أن نعترف بقيادة جامايكا في هذه المسألة وثني عليها.

ويشرف البرازيل أن تكون أحد مقدمي مشروع القرار A/64/L. 10، الذي عرضه للتو الممثل الدائم لسانت كيتس ونيفس. ونرحب بإحياء ٢٥ آذار/مارس، منذ عام ٢٠٠٨، بوصفه اليوم الدولي السنوي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. كما نرحب بتعيين رسول خير للإسهام في الارتقاء بمستوى الوعي بإرث الرق، والمساعدة في أنشطة أخرى مدعومة من لجنة النصب التذكاري الدائم. وبصفة البرازيل عضواً في اللجنة، ومساهماً أولاً في الصندوق الاستئماني للشراكات - النصب التذكاري الدائم، فإنها ملتزمة التزاماً كاملاً بالجهود لرفع

إفقار واستبعاد بلدان عديدة، منها تلك التي كانت ضحايا الرق. ونؤكد أنه لا يمكن للعواصم الاستعمارية السابقة أن تنأى بنفسها عن ماضيها، بما يشبه فقدان الذاكرة التاريخية، الذي تفرضه على ذاتها الآن، ومفاده أن الذين كانوا أغنياء في السنوات الماضية، هم أكثر قوة اليوم، وأن الأغلبية الساحقة من الأمم قد أُحيلت إلى التخلف المذلّ.

إننا نعترف بأهمية الأنشطة التي تقوم بها إدارة شؤون الإعلام بالاقتران بالدول الأعضاء، ولا سيّما أعضاء الجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي، للتخطيط لأحداث تذكارية مستقبلية بشأن هذا الموضوع. كما أننا ندعم المبادرة ببناء نصب تذكاري دائم لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في مقرّ الأمم المتحدة. ونُشيد بدور اليونسكو في توزيع مواد تثقيفية عن هذا الموضوع، وبجهود مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة.

إن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، للنهوض بالذكرى السنوية الـ ٢٠٠ لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، عديدة. ومن المؤسف أن عدداً ضئيلاً من البلدان قررت أن تنسحب أحاديياً من العمل الجماعي للمجتمع الدولي في مكافحة العنصرية، أثناء مؤتمر ديربان الاستعراضي، الذي عُقد في جنيف، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وهذا السلوك يقوّض جهود المجتمع الدولي لبناء مجتمعات من التفاهم، ولمكافحة التعصّب، وهما هدفان جرى تأكيدهما في الإعلان وبرنامج العمل اللذين أُقرّوا في ديربان عام ٢٠٠١، وفي الوثيقة الختامية التي أُقرّت في المؤتمر الاستعراضي.

وبعد فترة وجيزة من انتصار الثورة الكوبية عام ١٩٥٩، بدأت كوبا بالقيام - بطريقة متواضعة - بتسديد ديونها الضخمة لمئات الألوف من العبيد الأفريقيين الذين اتخذوا كوبا وطناً لهم، وكرّسوا حياتهم لاستقلالها. فقد حارب بتفانٍ أكثر من ٣٨١ ٠٠٠ جندي وضابط كوبي

خمسة قرون، كجزء من تلك التجارة القاسية، وصل إلى جزيرتنا نحو ١,٣ مليون عبد أفريقي، معظمهم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ونحن، الكوبيين، نعتز بجذورنا الأفريقية. وهوية الشعب الكوبي هي ثمرة القوى العابرة للثقافات، التي حركها وصول مجموعات لوكومي وكرابالي وكونغو وغانغا ومينا وببي ويوروبا ومجموعات عرقية أفريقية أخرى في المجتمع الاستعماري في ذلك الوقت. إننا مزيج من جذور إسبانية وأفريقية. والثروة الثقافية لبلدي وخصوصية المزاج لشعبي تعبيران عن التراث الثقافي للشعوب الأفريقية أيضاً. لقد زادونا غنىً بحكمتهم وتقاليدهم ولغاتهم ومعتقداتهم الدينية وموسيقاهم ومزاجهم وروحهم الثورية. فهؤلاء العبيد الذين انتفضوا ضد الاستغلال، وهربوا من سياط المراقبين ليصبحوا فارسين، هم الذين أرسوا الأساس لروح شعبي المحبة للحرية. أذكت شجاعة أولئك العبيد الفارسين وجرأتهم حس الاستقلال المتأصل لدى الكوبيين. فأفريقيا جزء لا يمكن فصله عن وجودنا. وهي في نظر الكوبيين امتداد لوطننا.

لذا، فإننا نعتز بأن نعلن اليوم أن شعب كوبا هو الوريث الطبيعي المباشر لبسالة وشجاعة وثقافة مقاومة أفريقيا، التي ناضلت ببطولة طوال قرون لمجابهة التحديات التي تستمر حتى اليوم.

لقد كان مسار الرقيق جزءاً أصيلاً من الاستغلال والإفقار الظالمين لأفريقيا، ومن التمييز القاسي الذي تحمّله أبنائها فترة طويلة جداً في نصف الكرة الغربي. فيجب على العواصم الاستعمارية السابقة أن تفني بديونها التاريخية للذين عانوا وطأة الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي طوال قرون.

وينطبق ذلك، من باب أولى، في خضم الأزمة العالمية التي نواجهها اليوم، نتيجة نظام مؤسسي دولي، أقيم على

المتحدة بأن الحرب قد انتهت، وأن عبيد الولايات المنفصلة باتوا أحراراً. والتصديق على التعديل الثالث عشر لدستور الولايات المتحدة، في وقت لاحق من تلك السنة، كفل نهاية الرقّ في الولايات المتحدة. ونحن نواصل كفاحنا للتغلب على إرث الرقّ، بينما نتابع جهودنا للقضاء على التمييز العنصري.

وفي كلمة للرئيس أوباما في ختام زيارته لغانا هذا الصيف، تصوّر رؤية ابنتيه تسيران عبر الأبواب في قلعة كيب كوست، وهو مكان كان الرجال والنساء والاطفال يباعون فيه رقيقاً، قائلاً:

”إنها لرسالة تذكير هامة، أن تمبّ الرياح دائماً باتجاه تقدّم البشرية، مع أنّ المستقبل غير معروف“.

وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة بهذا التقدم، بتثقيف شبابنا بشأن تجارة الرقيق، وبتكريم كل من الضحايا وجهود الذين سعوا إلى إنهاء هذه الممارسة الجديرة بالازدراء. فيسعدنا أن نقدّم مشروع القرار هذا.

السيد ساردينها (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي ممثل الهند، يشرفني حقاً أن أخطب الجمعية بشأن موضوع متابعة إحياء الذكرى السنوية المثوية الثانية لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

قبل سنتين، حين اتخذت الجمعية العامة، بتوافق الآراء، القرار ١٢٢/٦٢ بشأن إحياء الذكرى السنوية المثوية الثانية لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، كانت الهند معترزة بتقديمه. ونحن الآن سعداء ثانية للمشاركة في تقديم مشروع قرار المتابعة (A/64/L.10)، الذي عرضته الجماعة الكاريبية اليوم. وفي هذا الصدد، أودّ أيضاً أن أرحب بتقرير الأمين العام، المتعلق ببرنامج النوعية التثقيفية بشأن الرقّ وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي (A/64/299).

للدفاع عن سيادة وسلامة بلدان أفريقية شقيقة، قرابة ثلاثة عقود. وعُدنا من أفريقيا، وليس معنا سوى رُفات رفقاتنا الذين سقطوا، وشرف أداء واجبنا. ويخدم الآن نحو ٢ ٤٠٠ كوبي في ٣٥ بلداً أفريقياً، لتعزيز التنمية هناك في مجالات متنوعة، منها الصحة العامة والتعليم والزراعة والرياضة والبناء وسواها.

وكما فعلت كوبا حتى الآن، ستواصل تقديم رُسامها البشري وخبرتها، تعاوناً مع بلدان أفريقية عديدة. فمن خلال برنامجها الصحي الشامل وحده يعمل نحو ١ ١٢٠ طبيباً وكادراً طبياً كوبياً في ٢٣ بلداً أفريقياً. وتصل خدمات هؤلاء إلى ما مجموعه أكثر من ٤٨ مليون شخص. وهناك حالياً أكثر من ٢ ٢٠٠ شاب، من ٤٥ بلداً أفريقياً، يتعلمون في جامعاتنا ومعاهدنا التقنية، وقد تخرّج حتى الآن نحو ٣٢ ٠٠٠ شاب أفريقي من جامعاتنا في تخصصات مختلفة.

إننا لا ندعو إلى الأبوية تجاه أفريقيا، ولكن إلى تكافؤ الفرص. وفوق كل شيء، تحتاج أفريقيا إلى التضامن والاحترام وتستحقهما. ولهذا الأسباب جميعاً، وكما في السنوات الماضية، تدعم كوبا دعماً ثابتاً وتقدم مشروع القرار (A/64/L.10) بشأن هذا الموضوع، وهو المشروع الذي عرضته الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على الجمعية العامة.

السيد ويب (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تعزز الولايات المتحدة بتقديم مشروع القرار المتعلق بنصب تذكاري دائم لضحايا الرقّ وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي (A/64/L. 10).

ففي ١٩ حزيران/يونيه ١٨٦٥، أي قبل أكثر من ١٤٠ عاماً، توجه جنود الاتحاد إلى غالفستون، تكساس، لينقلوا أخبار انتهاء الحرب الأهلية في الولايات المتحدة. ولدى وصولهم، وصل الخبر أخيراً إلى حدود الولايات

اليونسكو. مهمة إطلاق مشروع التصميم الدولي لهذا النصب.

كما أننا ندرك أهمية تنقيف الأجيال الحاضرة والمستقبلية بشأن تاريخ الرقّ وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وأسبأهما وأثرهما. وندعم المبادرات التي تقوم بها الأمم المتحدة، ونعتبر تعيين رسول الخير خطوة إلى الأمام في نشر الوعي بشأن هذه المسألة الهامة.

ونرحب بالمبادرات التي تقوم بها الدول لإعادة تأكيد التزامها بتنفيذ الفقرتين ١٠١ و ١٠٢ من إعلان ديربان للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الهادف إلى مكافحة إرث الرقّ، والإسهام في استعادة كرامة ضحاياه وضحايا تجارة الرقيق.

والرقّ وتجارة الرقيق من أعراض الشرور التي لا تزال متجلية في شكل العنصرية وكرهية الأجانب. ولن تكون أعمالنا في الأمم المتحدة ناجزة إلا إذا استطعنا إلغاء جميع أشكال الرقّ، بما فيها مظاهره الحالية. وهذا يستدعي أن نعمل معاً بروح من التعاون الدولي لإنقاذ عالمنا من هذه الأشكال الحديثة من الرقّ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

بناءً على طلب المقدمين، سيجري البت في مشروع القرار A/64/L. 10 في مرحلة لاحقة سيعلن عنها.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٦ من جدول الأعمال.

البند ٧٥ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مشروع القرار (A/64/L. 9)

إنّ الرقّ هو إحدى أكبر الوصمات في تاريخ الأمم والبشرية. فاستعباد إنسان لآخر في الحقيقة جريمة من أعلى الدرجات. لذا، يتحتّم علينا أن نحیی ذكری النضالات والمعارك الكبرى التي خيضت للتخلص من هذا البلاء. وقد ذكر مؤرخ يوناني عن الهند القديمة أنه "من الملاحظ في الهند أن جميع الهنود أحرار، وليس هناك هندي عبد". لكنّ هذا تعيّر بعد أن أصبحنا مستعمرين، وأجبرت الهند على تحمّل شكل من الاستعباد لمدة معينة طوال نحو ٢٠٠ عام. لذا، فإننا نفهم جيداً ألم الاستعباد والانحطاط الذي يؤدي إليه.

لقد اجتاحت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي الأمم الأفريقية والكاريبية لإرضاء الجشع والاستغلال الاقتصاديين الضارين لدى المستعمرين. ولا تزال آثار عنفه والمعاناة الإنسانية التي تسبّب بها بادية للعيان حتى اليوم.

ولكي لا ننسى، من المهم أن يخطو المجتمع الدولي خطوة أولى، على الأقل، في الاتجاه الصحيح، بالتعويض على ضحايا الرقّ وتجارة الرقيق، وبالإقرار بالمأساة. ومن دواعي تواضعنا واعتزازنا أن نكون جزءاً من المبادرة لإقامة نصب تذكاري لتكريم مختلف ضحايا الرقّ وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ولإحياء ذكراهم. فالنصب التذكاري الدائم سيكون إحياءً صغيراً للملايين الضحايا الذين عانوا بصمت، بدون أمل بالحرية، قبل أن يختفوا في الظلام.

ولن يقتصر النصب التذكاري على كونه سمة رسمية يمكن أن تؤدّي لها آيات احترامنا، ولكنّه سيكون أيضاً رسالة تذكير للمجتمع الدولي، بأن يرفع مستوى الوعي، بالمسائل المتعلقة بالشرّ العظيم للرقّ، الذي كانت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي أحد مظاهره المقيتة.

ونرحب بإنشاء اللجنة بقيادة البلدان الكاريبية والأفريقية للإشراف على مشروع النصب التذكاري الدائم. وفي هذا السياق، نرى أنه سيكون من المفيد أن تقوم

أطرافاً في المحكمة الجنائية الدولية بحلول المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠، الذي سيعقد في كامبالا.

ثانياً، إن التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية، والمناقشة في الجمعية في الأسبوع الماضي، أكدوا أيضاً دور المحكمة في جهودنا المشتركة لبناء مجتمع دولي، لا يتسم بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان فحسب، ولكن بالسلام والأمن أيضاً. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام إذا لم يقدم المرتكبون لأخطر الجرائم إلى العدالة. فالسلام والعدالة متطلبان متكاملان.

ثالثاً، كما أشار رئيس المحكمة الجنائية الدولية، فإن أكبر عقبة أمام تنفيذ الإجراء القضائي، ما فتئت عدم اعتقالات المشتبه بهم وتسليمهم. فتعاون الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني أساسي لتسيير عمل المحكمة، ليس في ما يتعلق بالاعتقالات والتسليم فحسب، ولكن فيما يتعلق بتوفير الأدلة، وحماية الضحايا والشهود ونقلهم وإنفاذ الأحكام أيضاً.

لذا، يسرنا أن الأمم المتحدة واصلت مساعدة المحكمة في جهودها، طوال السنة الماضية، بتنفيذ اتفاق العلاقة بينهما. ونرحب أيضاً بالمساعدة التي قدمتها حتى الآن الدول الأطراف والأطراف غير الدول، وندعو جميع الدول إلى مواصلة دعم جهود المحكمة في هذا الصدد.

أخيراً وليس آخراً، أكد رئيس المحكمة، في خطابه إلى الجمعية العامة، على أن السمة الرسمية للمحكمة هي طبيعتها القضائية المستقلة. وأكد في الوقت نفسه، على أن المؤسسة القضائية تعمل ضمن إطار العالم السياسي، ولا تحتاج إلى تعاون الدول معاً فحسب ولكن تحتاج إلى احترامها لاستقلالها القضائي وحمايته وتعزيزه أيضاً.

واسمحوا لي أن أتناول الآن مشروع القرار نفسه، الذي يخدم ثلاثة أهداف رئيسية. أولاً، يوفر الدعم السياسي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت المناقشة بشأن البند ٧٥ من جدول الأعمال في جلسيتها العاشرين ٢٩ و ٣١، المعقودتين في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا لعرض مشروع القرار A/64/L.9.

السيد سكاير (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض، في إطار البند ٧٥ من جدول الأعمال، مشروع القرار A/64/L.9، المعنون "تقرير المحكمة الجنائية الدولية". وبالإضافة إلى الـ ٩٣ بلداً المذكورة في الوثيقة A/64/L.9، التي تتضمن نص مشروع القرار، أعربت البلدان التالية عن رغبتها في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار، وهي تشاد، تيمور - ليشتي، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، سان مارينو، منغوليا. وهذا يجعل مجموع عدد البلدان المقدمة ٩٩.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدّم رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي سانغ - هيون سونغ، تقرير المحكمة السنوي الخامس (A/64/356) إلى هذه الهيئة. وقد أجرينا آنذاك مناقشة بناءة ومتعمقة جداً، وأودّ أن أبرز بضعة عناصر.

قبل كل شيء، أوضحت المناقشة مجدداً أن إنشاء المحكمة كان أهمّ تطور شهدته العقد الماضي في نضالنا الطويل والحجاري للقضاء على الإفلات من العقاب - وهو نضال متواصل. وللنجاح فيه، سيكون من المحتمّ التقييد العالمي بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

لذا، يُسعدنا جداً أن نرحب بالبلدين اللذين أصبحا مؤخراً طرفين في نظام روما الأساسي، وهما الجمهورية التشيكية وشيلي. ونأمل بإخلاص أن تنضمّ بلدان أخرى قريباً. ونتطلع إلى الترحيب ببلدان إضافية عديدة، بوصفها

في أماكن منها دارفور، والمعاناة الإنسانية الواسعة التي شهدتها العالم.

السيد سنوسي (الجمهورية العربية الليبية): لقد انضمت بلادي إلى توافق الآراء، آخذة في الاعتبار التوجه العام لأغلبية الدول الأعضاء. ومع ذلك، تؤكد ليبيا من جديد موقفها من نظام روما الأساسي، وتحفظاتها في ما يتعلق بمحتواه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت، قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/64/L. 9. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/64/L. 9؟

اعتمد مشروع القرار A/64/L.9 (القرار ٦٤/٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند ٧٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.

للمحكمة الجنائية الدولية، بوصفها منظمة، ولولايتها وأهدافها والأعمال التي تقوم بها. ثانياً، يؤكد أهمية العلاقة بين المحكمة والأمم المتحدة على أساس اتفاق العلاقة بينهما. وكما أشار رئيس المحكمة، عن حق، في الأسبوع الماضي، فإن لدى الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية كليهما دوراً محورياً بالتساوي في تعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية. وأخيراً، يشكل مشروع القرار تذكيراً للدول والمنظمات الدولية والإقليمية بضرورة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في تنفيذ مهامها.

وتأمل هولندا أن يعتمد إقرار مشروع القرار بتوافق الآراء، وأن يفضي إلى دعم أكبر للمحكمة في مكافحتها للإفلات من العقاب، وفي مساعيها لمحاسبة مرتكبي الجرائم الخطيرة على أعمالهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/64/L. 9.

قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها؟

السيدة ماكليود (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): ليست الولايات المتحدة الآن في وضع للمشاركة في اعتماد مشروع القرار A/64/L. 10. ولو طُلب التصويت عليه، لامتنعنا عن التصويت. لكننا نؤكد أن الولايات المتحدة تظل ملتزمة التزاماً ثابتاً بتعزيز سيادة القانون، وبالمساعدة في سوق منتهكي القانون الإنساني الدولي إلى العدالة، حيثما قد تقع تلك الانتهاكات، وهي ستواصل القيام بدور ريادي في تصويب هذه الأخطاء. وكما أكدنا، لا نستطيع تجاهل الجرائم الفظيعة التي وقعت